



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

الإطار التشريعي والمؤشرات التنموية للمصارف الإسلامية في الجزائر: دراسة تطبيقية "لمصرف السلام الجزائر"

The Legislative Framework and Developmental Indicators of Islamic Banks in Algeria- An Applied Study of Al Salam Bank Algeria

غالية بوزنيت، ¹ Ghaliya Bouzenit, bouzenit.ghalia@univ-alger3.dz

محمد طويطو، (Touitou Mohammed) ², touitou.mohammed@univ-alger3.dz

¹ طالبة دكتوراه، جامعة الجزائر 03 (الجزائر)

² استاذ، جامعة الجزائر 03 (الجزائر)

ملخص	تاريخ الإرسال: 2026/02/06	تاريخ القبول: 2026/05/31	تاريخ النشر: 2026/06/02
يهدف هذا البحث إلى تحليل تطور المؤشرات التنموية "لمصرف السلام الجزائر" خلال الفترة 2014-2024، وذلك بدراسة أثر الإصلاحات التشريعية المتعاقبة على أدائه. اعتمدت الدراسة تقسيم الفترة الزمنية إلى أربع مراحل تشريعية: مرحلة الفراغ التشريعي (2014-2017)، مرحلة نظام الصيرفة التشاركية (2018-2019)، مرحلة نظام الصيرفة الإسلامية (2020-2022)، ومرحلة قانون النقد والبنوك (2023-2024). وتوصلت النتائج إلى أن الإطار القانوني المنظم لا يساهم في استقرار النمو وتحسين المؤشرات المالية فحسب، بل يمكن المصرف من إعادة توجيه محفظته نحو التمويل الاستثماري طويل الأجل ذو الطابع التنموي. كما أظهرت الدراسة تحقيق البنك قفزة نوعية في الأداء خلال عامي 2023-2024 عقب صدور القانون 09-23، مما عكس عودة استراتيجية التمويل الاستثماري بدلا من التركيز على التمويلات التجارية قصيرة الأجل.			

تصنيف JEL: G21 ؛ G28 ؛ O16 ؛ G18

Abstract	Keywords
This study analyzes the evolution of developmental indicators for "Al Salam Bank Algeria" over the period 2014–2024, examining the impact of successive legislative reforms on the bank's performance. The analysis stratifies the timeline into four distinct legislative phases: the Legislative Vacuum (2014–2017), the Participatory Banking Regulation (2018–2019), the Islamic Banking Regulation (2020–2022), and the Monetary and Banking Law phase (2023–2024). The findings indicate that a comprehensive regulatory framework not only stabilizes growth and enhances financial metrics but also enables the bank to reorient its portfolio toward long-term, developmentally impactful investment financing.	Islamic Banking ; Legal Framework ; Developmental Indicators ; Al salam bank Algeria ; Investment Financing ;

JEL Classification Codes : G21 ؛ G28 ؛ O16 ؛ G18

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: bouzenit.ghalia@univ-alger3.dz

1. مقدمة:

تعتبر مسألة حشد الموارد التمويلية واستثمارها في مشاريع حقيقية من خلال التركيز على القطاعات الإنتاجية مشكلة ملازمة لسعي الاقتصاد الجزائري نحو تحقيق النمو المستدام، خاصة وأن المنظومة المصرفية التقليدية بمبادئها الربوية قد لا تكون الوسيلة الأمثل لتحقيق ذلك. وهو ما قد يفتح الباب أمام الصيرفة الإسلامية لتطرح نفسها كبديل استراتيجي أكثر انسجاما مع متطلبات التمويل التنموي الحقيقي وقدرة على تحمل المخاطر الإنتاجية، معتمدة في ذلك على فلسفتها التي تقوم على مبادئ تقاسم المخاطر والربط الوثيق بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي للاقتصاد.

إلا أنه وبالرغم من وجود الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ عقود ظلت مساهمتها محدودة، حيث عملت في ظل "فراغ تشريعي" أعاق تطورها ومنعها من إطلاق كامل إمكاناتها التنموية، فالمصارف الإسلامية في الجزائر ومن بينها "مصرف السلام الجزائر" كانت تعمل في بيئة تنظيمية تفتقر إلى الوضوح، مما حد من قدرتها على التوسع وتحقيق دورها التنموي المأمول. وعليه تعتبر دراسة البيئة القانونية الإسلامية في الجزائر حالة مهمة لفحص أثر التطور التشريعي والتنظيمي على الصيرفة الإسلامية، نظرا للتسلسل المرحلي الذي مرت به: من فراغ تشريعي (1990-2017) إلى تنظيم جزئي (2018-2019)، ثم تنظيم شامل يخص القطاع (2020-2022)، وأخيرا اعتراف دستوري (2023-2024).

وعلى الرغم من التفاؤل الذي صاحب الإصلاحات التنظيمية الأخيرة في الجزائر، والمتمثلة بشكل خاص في صدور النظام رقم 20-02 الهادف إلى إرساء إطار قانوني متخصص يدعم نمو وتطور الصيرفة الإسلامية، لا يزال هناك غموض حول الأثر الفعلي والكمي لهذه الإصلاحات على الأداء التنموي للمصارف الإسلامية رغم ما قدمته الدراسات السابقة من تحليلات وصفية تشير إلى التحسينات الظاهرية، من هنا جاءت هذه الدراسة لتقوم بتحليل انعكاسات هذه التشريعات المتعاقبة على أحد المصارف البارزة في الجزائر وهو "مصرف السلام الجزائر" من خلال معالجة الإشكالية التالية:

كيف أثرت التشريعات التنظيمية المتعاقبة في التوجه التنموي "لمصرف السلام الجزائر"؟

ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل تم صياغة الفرضية التالية:

يوجد تأثير إيجابي للإطار التشريعي المحسن في المؤشرات التنموية "لمصرف السلام الجزائر"؛

وحتى يتم الإجابة على هذه الإشكالية سيتم تصميم دراسة حالة طولية مع تحليل مقارن للمراحل ويتضمن المنهج:

- التقسيم الزمني: تم اعتماد أربع مراحل تشريعية (2014-2017)، (2018-2019)، (2020-2022)، (2023-2024).

- التركيز المؤسسي: تم اعتماد مؤسسة مالية إسلامية واحدة وهي (مصرف السلام الجزائر).

- هيكل البيانات: مؤشرات مالية سنوية عبر 11 سنة (2014-2024)

- الأسلوب التحليلي: تم اعتماد مقارنة داخل الحالة الواحدة عبر المراحل التشريعية لمختلف المؤشرات التنموية ثم المقارنة ما بين المراحل التشريعية المعتمدة.

II. الإطار النظري والدراسات السابقة:**1. الأساس النظري للدور التنموي للمصارف الإسلامية:**

تساهم المصارف الإسلامية نظريا في النمو الاقتصادي من خلال قناتين رئيسيتين هما:

أ. تعزيز الاستقرار المالي وتخصيص الموارد بكفاءة:

فمن خلال مبدأ تقاسم المخاطر وربط التمويل بالأصول الحقيقية يقلل النموذج الإسلامي من احتمالات المضاربة المفرطة والفقاعات الانتمانية التي تهدد استقرار النظام المالي التقليدي. فالفلسفة التشغيلية للمصارف الإسلامية تتمحور حول دورها كأداة للتنمية المستدامة، متجاوزة بذلك وظيفة الوساطة المالية المحضة التي تطبع البنوك التقليدية، حيث أنها لا تقتصر على تعبئة المدخرات وإعادة إقراضها فحسب، بل تعمل كشريك استثماري فاعل في الاقتصاد الحقيقي (iqbal & mirakhor, 2011, p. 57).

ب. علاقة البنك الإسلامي مع العميل المتمثلة في صيغ التمويل المبنية على المشاركة في الربح والخسارة:

فصيع المشاركة والمضاربة تحول المصرف الإسلامي من طرف دائن إلى شريك يتحمل جزء من المخاطر ويشارك في النجاح أو الإخفاق الاقتصادي وهو ما يجعله يقبل على اختيار المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية الحقيقية ودعمها إداريا وفنيا، مما يرسخ مساهمتها الفاعلة في التنمية (Aggarwal & Yousef, 2000, p. 92 - 95)، إضافة إلى أن المصارف الإسلامية تلعب كذلك دورا محوريا في تعبئة المدخرات من فئات المجتمع التي قد تعزف عن التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب دينية، من خلال تقديم منتجات ادخارية واستثمارية متوافقة مع الشريعة.

2. الإطار القانوني كعامل حاسم في تفعيل الدور التنموي للمصارف الإسلامية:

لا يمكن تحقيق الدور التنموي للمصارف الإسلامية بمعزل عن وجود إطار قانوني وتشريعي داعم ومحكم. هذا الإطار لا يعمل فقط كضابط لعمليات المصرف، بل كعامل تمكين أساسي يمنحه الشرعية والثقة اللازمة للعمل بفعالية داخل النظام الاقتصادي. فغياب قوانين متخصصة يجبر المصارف الإسلامية على العمل ضمن أطر قانونية مصممة للنموذج التقليدي مما يحد من قدرتها على الابتكار ويجعلها عرضة للمخاطر النظامية، وعليه توفير إطار قانوني وتنظيمي محكم يمثل الركيزة الأساسية لضمان استقرار ونمو أي قطاع مالي. ونظرا للطبيعة الفريدة لعمليات المصارف الإسلامية التي تستند في جوهرها إلى صيغ العقود الشرعية بدلا من آليات الفائدة التقليدية، فإن الحاجة تبدو ماسة لوجود تشريعات خاصة تعترف بهذه الخصوصية وتقنن معاملاتها (شعاعية، 2007، ص. 172) ويتمثل الدور الحاسم للإطار القانوني في عدة جوانب:

أ. ترسيخ العلاقة التشاركية:

ينظم القانون طبيعة العقود القائمة على المشاركة في الربح والخسارة (المضاربة والمشاركة)، ويحمي حقوق كل من المصرف والعميل (المستثمر). هذا التنظيم القانوني الواضح يشجع على تحويل العلاقة من دائن ومدين إلى علاقة شراكة حقيقية، مما يحفز على تمويل المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية الفعلية (زقاري، 2018، ص. 45، 31).

ب. توفير الشرعية والرقابة:

يعد الإطار الرقابي أحد الأركان الأساسية التي تمنح المصارف الإسلامية شرعيتها وتميزها عن نظيرتها التقليدية، فمن خلال هيئات الرقابة الشرعية التي تعتبر قراراتها ملزمة لإدارة المصرف الإسلامي، يتم ضمان التزام كافة العمليات والمعاملات بمبادئ الشريعة الإسلامية (فداد، 2008، ص. 07)، هذه الرقابة الشرعية التي تعمل جنبا إلى جنب مع الرقابة المالية من قبل البنك المركزي تشكل نظام رقابة مزدوج يعزز من مصداقية المصرف ويبني جسرا من الثقة مع المودعين والمستثمرين الذين يطمنون إلى سلامة ومشروعية استثماراتهم. (فداد، 2008، ص. 16).

ت. تمكين الابتكار في الأدوات المالية:

يفتح الإطار القانوني المتخصص المجال أمام تطوير وتطبيق أدوات مالية إسلامية متقدمة مثل الصكوك (التي تعتبر أداة حيوية لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى)، الإجارة المنتهية بالتمليك، والاستصناع، فبدون وجود اعتراف قانوني بهذه الأدوات يظل دور المصرف الإسلامي محدودا ومقتصرا على صيغ التمويل البسيطة. لذلك تمكين الابتكار في الأدوات المالية يتطلب إطارا قانونيا وتنظيميا داعما يفتح المجال لتطوير وتطبيق صيغ متقدمة (العربي & حمو، 2017، ص. 71)، مما يوفر بدائل تمويلية تتجاوز الصيغ البسيطة وترتبط النشاط المالي بالاقتصاد الحقيقي.

ث. تسوية المنازعات:

يوفر القانون آليات متخصصة وفعالة لتسوية المنازعات التي قد تنشأ عن تطبيق العقود الإسلامية، والتي تختلف في طبيعتها عن النزاعات في النظام التقليدي (خليفة & بلواعر، 2024، ص. 765)، وهو ما يساهم في استقرار البيئة الاستثمارية ويزيد من ثقة المتعاملين والمستثمرين في هذا القطاع الحيوي.

ج. تحقيق التكامل الاقتصادي:

يساهم السعي نحو توحيد الأطر التنظيمية والسياسات الاقتصادية بين الدول الإسلامية في تحقيق التكامل الاقتصادي، وهو ما من شأنه أن يسهل حركة رؤوس الأموال والاستثمارات البينية ويدعم مشاريع التنمية المشتركة. وهو ما قد يقود إلى تعزيز القدرة التفاوضية لهذه الدول كمجموعة ويقوي دور المؤسسات المالية المشتركة في مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة (علامة، 2019، ص. 1084، 1073).

في الختام، يظهر جليا أن الإطار القانوني ليس مجرد مجموعة من القيود، بل هو البيئة الحاضنة التي تطلق الطاقات الكامنة للمصارف الإسلامية، وتسمح لها بتحويل فلسفتها التنموية من مجرد نظرية إلى واقع اقتصادي واجتماعي ملموس، فوجود إطار تنظيمي وقانوني داعم هو العامل الأكثر حسما في تحديد مدى نجاح وتطور هذا القطاع.

3. السياق الجزائري وتحديد الفجوة البحثية:

حظي الإطار القانوني المنظم للصيرفة الإسلامية في الجزائر باهتمام بحثي متزايد، حيث تناولت العديد من الدراسات الأكاديمية مسار تطوره والتحديات التي واجهته. وبما أن النظام رقم 20-02 يعتبر أول اصلاح حقيقي في البيئة القانونية المصرفية الإسلامية في الجزائر يمكن تقسيم هذه الدراسات إلى مرحلتين محورتين: مرحلة ما قبل صدور النظام رقم 20-02، ومرحلة ما بعده، مما يسمح بفهم أعمق لأثر الإصلاحات التشريعية على واقع هذه الصناعة.

أ. دراسات تناولت مرحلة ما قبل التنظيم 20-02

اتسمت هذه الفترة بغياب إطار قانوني خاص، حيث كانت المصارف الإسلامية القليلة تعمل ضمن الإطار العام لقانون النقد والقرض - القانون 90-10 وتعديلاته - حيث لم يفرد لها أي معاملة خاصة. وقد ركزت الدراسات في هذه المرحلة على تحليل هذا الفراغ التشريعي من خلال تحليل الواقع ورصد تداعياته على تطور الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر، ويمكن هنا عرض بعض هذه الدراسات على النحو التالي:

دراسة (Boujalal, 2017)، مدى ملائمة النظام القانوني الجزائري للتمويل الإسلامي، وباستخدام منهج التحليل المقارن والمراجعة الأدبية، خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من قدرة النظام القانوني العام على استيعاب بعض جوانب التمويل الإسلامي، إلا أن غياب نصوص قانونية متخصصة ومصممة خصيصا لطبيعة عملها تشكل عائقا جوهريا أمام تطورها، مؤكدة على الحاجة الماسة لإصدار تشريعات داعمة وموجهة.

دراسة (Gherbi, 2018)، العوامل المؤثرة في تأسيس البنوك الإسلامية، حيث استخدم المنهج الميداني المعتمد على الاستبيانات، وكشف عن وجود عقبات قانونية وتنظيمية وتقنية كبيرة تعيق تأسيس ونجاح المصارف الإسلامية في الجزائر وتحد من انتشارها، مما يؤكد على أن البيئة التشريعية كانت عاملا حاسما في هذا الصدد.

دراسة (Salh, 2021)، الحماية القانونية للبنوك الإسلامية: التحديات والحلول، اعتمدت الدراسة على التحليل النوعي ومراجعة القوانين السارية، وتوصلت إلى أن غياب إطار قانوني خاص يعرض المصارف الإسلامية لمخاطر قانونية وتشغيلية كبيرة.

دراسة (Boudjelida & Bouaita, 2024)، دراسة حول تطبيق معايير (AAOIFI)، اعتمدت الدراسة تحليلا وصفيا وتحليليا لواقع تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في الجزائر. وخلصت الدراسة إلى وجود فجوة واضحة وغياب للوضوح في تبني هذه المعايير الدولية ضمن التشريعات الوطنية، مما أثر سلبا على مستوى الحوكمة والالتزام الشرعي في المصارف الإسلامية، وأبرز الحاجة إلى إطار تنظيمي يتبنى هذه المعايير بشكل رسمي.

ب. دراسات تناولت مرحلة ما بعد التنظيم 20-02

شكل صدور النظام رقم 20-02 منعطفا تشريعيا هاما في مسار الصيرفة الإسلامية بالجزائر، حيث وضع هذا التنظيم تعريفا واضحا للمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وألزم المصارف الإسلامية بتأسيس هيئات رقابة شرعية، ليحل بذلك محل النظام الغامض رقم 18-02 الذي اكتفى بالإشارة إلى "المنتجات التشاركية". (ميلود، 2020، ص. 84) وقد تعززت هذه البنية القانونية بصدور قانون النقد والقرض الجديد 23-09، الذي منح الصيرفة الإسلامية قوة تشريعية أعلى ورسخ مكانتها في المنظومة المصرفية. (نواره، 2024، ص. 08)، وقد واكبت الدراسات الأكاديمية هذا التطور بالتحليل والتقييم، ويمكن استعراض أبرز اتجاهاتها كالتالي:

دراسة (Berani et al., 2022)، تكيف دور بنك الجزائر في تفعيل الصيرفة الإسلامية، تناولت الدراسة إشكالية الدور الرقابي لبنك الجزائر في ظل وجود نظام مصرفي مزدوج (تقليدي وإسلامي). ومن خلال مقارنة التجربة الجزائرية مع التجربة السودانية، انتقدت الدراسة اعتماد نظام رقابي موحد لا يراعي خصوصية المخاطر المرتبطة بالصيرفة الإسلامية.

دراسة (Ghezel et al., 2021)، واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء التجربة الماليزية، وقد أبرزت هذه الدراسة أن النظام القانوني الجزائري لا يزال بحاجة إلى مزيد من التطوير والتعديلات، خاصة فيما يتعلق بآليات إصدار الصكوك الإسلامية، وأكدت على الإمكانات الكبيرة للاستفادة من الخبرة الماليزية في بناء إطار تشريعي متكامل ومرن.

دراسة (Benmassaoud & Guelmine, 2022)، أثر التنظيم 20-02 على القطاع المصرفي، قدمت تقييما أوليا لأثر التنظيم 20-02 على القطاع المصرفي من خلال التحليل الوصفي والبياني، حيث خلصت إلى أنه ساهم في تعزيز الشمول المالي وتحسين الأداء الظاهري للمصارف الإسلامية، إلا أنها نبهت من الحكم المبكر على الأثر العميق لهذه الإصلاحات، مع ملاحظة استمرار هيمنة صيغة المربحة على حساب صيغ التمويل الأخرى.

دراسة (Chaouchi et al., 2025)، واقع تطور الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية، تناولت هذه الدراسة بالتحليل الوصفي والبياني واقع تطور الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية بعد الإصلاحات. وأكدت الدراسة على التحسن الملموس في البيئة التشريعية، لكنها أشارت في الوقت ذاته إلى استمرار وجود تحديات تنظيمية وعملية تعيق التطبيق الكامل والفعال للصيرفة الإسلامية على أرض الواقع.

بعد هذا العرض لبعض الدراسات السابقة نجد أن معظم الدراسات التي تناولت الفترة قبل عام 2020، قد أجمعت على تشخيص الوضع بوجود "فراغ تشريعي". فعلى الرغم من عمل مصارف إسلامية في السوق الجزائري منذ سنوات، إلا أنها كانت تخضع لقانون النقد والقرض العام مع بعض التعليمات المحدودة التي لم ترق إلى مستوى إطار متخصص يعالج مختلف التحديات المنوطة بعمل المصارف الإسلامية. وقد خلصت هذه الدراسات الوصفية والقانونية إلى أن هذا الوضع قد أجبر المصارف الإسلامية على التركيز على صيغ التمويل الأقل مخاطرة والأشبه بالديون (خاصة المربحة)، مما حد من قدرتها على لعب دورها التنموي المنشود.

بينما تحول توجه الدراسات الأحدث لتركز على تقييم فاعلية التشريعات الجديدة والتحديات العملية في تطبيقها. وعلى الرغم من الإجماع على أن التنظيم 02-20 والقانون 09-23 يمثلان خطوة إيجابية هائلة، إلا أن الباحثين يتفقون على استمرار وجود تحديات جوهرية. وبشكل عام، انتقل الإطار القانوني للمصارف الإسلامية في الجزائر من مرحلة الفراغ التشريعي إلى مرحلة البناء والتأسيس، ولكنه لم يصل بعد إلى مرحلة النضج والتمكين الكامل. وهنا تتجلى الفجوة البحثية التي يسعى هذا المقال إلى سدها فبينما وصفت الأدبيات مشكلة الغموض القانوني بشكل مستفيض، واستبشرت بفوائد الإصلاحات التشريعية المتتالية، تأتي هذه الدراسة لقياس الأثر الفعلي لهذه التشريعات التنظيمية المتبناة من طرف الجزائر على سلوك أحد المصارف الذي مارس نشاطه التنموي في المرحلتين من خلال تحليل كمي، وعليه تبرز أهمية هذا المقال في كونه:

- يوثق كيفية استجابة مصرف محدد للتغيرات التشريعية المتعاقبة من خلال خيارات استراتيجية.
- يشرح الآليات التي من خلالها يؤثر الوضع التشريعي على القرارات المالية للمصرف.
- يقدم دراسة طولية عميقة لمؤسسة واحدة "مصرف السلام الجزائر" عبر عدة مراحل تشريعية متتالية.
- يقيس الأثر الفعلي للإصلاحات التنظيمية في السلوك التنموي للمصرف الإسلامي. (مصرف السلام الجزائر).

III. الطريقة والإجراءات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على أربع فترات تشريعية خلال سنوات الدراسة التي امتدت من 2014 إلى 2024 من خلال المتغيرات التالية:

❖ المتغيرات التابعة (المؤشرات التنموية)، وللتعبير عن ذلك تم الاعتماد على:

- مؤشرات النمو، من خلال: معدل نمو الأصول السنوي (%)، معدل نمو الودائع السنوي (%)، معدل نمو التمويلات السنوي (%).
- مؤشرات تركيب المحفظة، من خلال: نسبة التمويل الاستثماري (%) = (التمويل الاستثماري / إجمالي التمويلات) $\times 100$ ، نسبة التمويل التجاري (%) = (التمويل التجاري / إجمالي التمويلات) $\times 100$.
- مؤشرات الكفاءة، من خلال: نسبة التمويلات إلى الأصول (%) = (إجمالي التمويلات / إجمالي الأصول) $\times 100$ ، نسبة التمويلات إلى الودائع (%) = (إجمالي التمويلات / إجمالي الودائع) $\times 100$.
- مؤشرات الربحية، من خلال: العائد على حقوق الملكية = (ROE) (%) (صافي الربح / حقوق الملكية) $\times 100$

العائد على الأصول = (ROA) (%) (صافي الربح / إجمالي الأصول) $\times 100$.

❖ المتغيرات المستقلة (جودة الإطار التشريعي)، حيث تم قياس جودة الإطار التشريعي على مقياس ترتيبية:

- R=0 : فراغ تشريعي .
- R=1 : تنظيم جزئي .
- R=2 : تنظيم شامل للقطاع .
- R=3 : اعتراف دستوري .

❖ المتغيرات الوسيطة، وقد تم اعتماد ما يلي:

- الثقة المؤسسية: معبر عنها بمعدل حشد الودائع (معدل نمو الودائع السنوي).
- التوجه الاستراتيجي: معبر عنه بنسبة التمويل الاستثماري.
- الكفاءة التشغيلية: معبر عنها بكفاءة توظيف الأصول (نسبة التمويلات/الأصول).

IV. تحليل أثر الإصلاحات التنظيمية في المؤشرات التنموية "لمصرف السلام الجزائر" خلال الفترة (2014 - 2024)

1. التعريف بالمصرف:

من خلال الموقع الإلكتروني للمصرف: <https://www.alsalamalgeria.com> ، فإن "مصرف السلام الجزائري" تأسس سنة 2006 كشراكة بين الامارات والجزائر، وكانت انطلاقة اعماله سنة 2008 بحصوله على ترخيص بنك الجزائر برأس مال أولي قدره 7,2 مليار دينار جزائري الذي ارتفع إلى 10 مليار دينار جزائري منذ سنة 2009، وذلك في إطار قانون النقد والقرض رقم 10/90 سنة 1990 . ويعتمد المصرف حاليا في تقديم خدماته المصرفية الإسلامية عبر 23 فرعا موزعة في مختلف ربوع الجزائر ليكون بذلك ثاني أهم مؤسسة مالية إسلامية في الجزائر، يهدف إلى تحقيق رسالة سامية وهي «التميز والتفوق في توفير خدمات مصرفية مبتكرة وذات جودة عالية تتواءم مع المستجدات والحلول المالية العصرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، لتحقيق أفضل قيمة ومنفعة مستدامة لجميع الأطراف» ضمن رؤية عامة وهي «الريادة في مجال الصيرفة الشاملة، بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة معتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف»

وبالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام المنشورة على الموقع الخاص به <https://www.alsalamalgeria.com> تم الحصول على البيانات المالية التي ترسم التطور الذي حصل خلال الفترة الزمنية (2014 - 2024)

2. تحليل المؤشرات التنموية "لمصرف السلام الجزائر" عبر المراحل التشريعية والتنظيمية خلال الفترة (2014 - 2024)

أ. المرحلة الأولى: قبل 2018:

تغطي هذه المرحلة الفترة (2014 - 2017) وتعرف بمرحلة "الفراغ التشريعي"، وقد كانت مؤشرات مصرف السلام على النحو التالي:

الجدول رقم(01): تطور المؤشرات التنموية " لمصرف السلام الجزائر" للفترة: 2014 - 2017

النطاق	الانحراف المعياري	متوسط القيمة	المؤشر
11,75% - 61,52%	25,11%	34,72%	معدل نمو الأصول السنوي
1,69% - 77,83%	39,16%	45,06%	معدل نمو الودائع السنوي
53,77% - 68,29%	6,52%	60,85%	نسبة التمويل الاستثماري
31,71% - 46,23%	6,52%	39,15%	نسبة التمويل التجاري
52,99% - 65,93%	5,66%	57,81%	نسبة التمويلات/الأصول
84,62% - 125,44%	21,77%	103,59%	نسبة التمويلات/الودائع
2,11% - 9,88%	3,23%	6,54%	العائد على حقوق الملكية
0,74% - 3,81%	1,32%	1,99%	العائد على الأصول

من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للبنك المتاحة على: <https://www.alsalamalgeria.com> من خلال الجدول أعلاه نسجل الملاحظات التالية:

- **نمو متقلب وغير منتظم:** حيث بلغ متوسط النمو السنوي للودائع (45,06 %) مع تسجيل انحراف معياري حاد (39,16%).
- **الاعتماد الكبير على التمويل الاستثماري:** حيث شكل نسبة (60,85%) من اجمالي التمويلات في هذه الفترة وهذا ما يعكس التوجه الاستثماري للمصرف.
- **ارتفاع نسبة التمويل إلى الودائع:** بلغت (103,59%) وهو ما يعكس استخدام مصرف السلام تقريبا لكل ودائعه في التمويل. وتوضح هذه النسبة استغلالا كاملا للودائع في النشاط التمويلي وهي نسبة مرتفعة تتطلب إدارة دقيقة للسيولة لتجنب المخاطر.
- **استقرار الربحية:** رغم تقلب النمو، تظل ربحية الأصول (ROA) أكثر استقرارا بانحراف (1.32%) مقارنة بـ ROE الذي يظهر تذبذبا أكبر (3.23%)، مما يعكس تأثير العائد على حقوق الملكية بالهيكل التمويلي والرافعة المالية.

❖ **الاستنتاج**

تميزت المرحلة الأولى (2014-2017) بنمو متقلب وغير منتظم، اعتمد فيها مصرف السلام بشكل كبير على التمويل الاستثماري، حيث شكل (60.85%) من إجمالي التمويلات، وهو ما يعكس توجهها استثماريا واعيا نحو الصيغ الإسلامية الأكثر شرعية. كما ارتفعت نسبة التمويلات إلى الودائع إلى (103.59%)، مما يعني أنه هناك استخداما فعالا لكل الموارد المتاحة تقريبا. ومع أن هذه المرحلة تعرف بفترة الفراغ التشريعي، لكن يبدو أن مصرف السلام اعتمد على اجتهاداته في تطبيق مفهوم الصيرفة الإسلامية، حيث سعى إلى استراتيجية تمويل تنموية برزت من خلال التركيز الكبير على الاستثمارات طويلة الأجل حتى وإن كان هذا النموذج محفوفًا بالمخاطر في إطار غياب إطار تشريعي واضح.

ب. المرحلة الثانية: نظام 18-02:

تغطي هذه المرحلة الفترة: (2018 - 2019)، حيث تم تسجيل المؤشرات التنموية على النحو التالي:

الجدول رقم (02): تطور المؤشرات التنموية " لمصرف السلام الجزائر " للفترة: 2018- 2019.

النسبة المئوية	التغير	قيمة 2019	قيمة 2018	المؤشر
(+19%)	(+20,9)	131,02 مليار دج	110,11 مليار دج	اجمالي الأصول
(+12,4%)	(+9,3)	84,67 مليار دج	35,34 مليار دج	اجمالي الودائع
(+23,3%)	(+18)	95,58 مليار دج	77,53 مليار دج	اجمالي التمويلات
(+14,3%)	(+2,9)	22,87 مليار دج	20,01 مليار دج	التمويل الاستثماري
(+26,4%)	(+15,2)	72,72 مليار دج	57,52 مليار دج	التمويل التجاري
(-7,3%)	(-1,89)	23,92%	25,81%	نسبة التمويل الاستثماري
(+3,6%)	(+2,54)	72,95%	70,41%	نسبة التمويلات/الأصول
(+9,7%)	(+9,98)	112,89%	102,91%	نسبة التمويلات/ الودائع
(-54,4)	(-5,03)	4,21%	9,23%	العائد على حقوق الملكية
(-57,3)	(-0,89)	0,66%	1,55%	العائد على الأصول

من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للبنك المتاحة على: <https://www.alsalamalgeria.com>

وقد تم تسجيل تحولا جوهريا في المؤشرات كما يلي:

- تحقيق المصرف لقفزة نمو قوية في حجم النشاط، مدفوعة بزيادة الودائع والتمويلات، مما يعكس تحسنا في الحصة السوقية للمصرف.
- انهيار التمويل الاستثماري: حدث أكبر انخفاض للتمويل الاستثماري بنسبة (31,20%)، (حيث انخفضت نسبته من 63,99% إلى 25,81% من اجمالي التمويلات) وهو ما يعكس انقلابا جذريا في نموذج العمل ويعد هذا أكبر إعادة توجيه لمحفظة المصرف خلال فترة الدراسة.
- تسجيل طفرة في الربحية: رغم الانسحاب الاستراتيجي من التمويل الاستثماري الأعلى مخاطرة حقق المصرف قفزة استثنائية في صافي الربح (من 1.18 مليار دج سنة 2017 إلى 1,71 مليار دج سنة 2018) أي زيادة بنسبة 44.9 %، وقفز ROE من 7.13% (2017) إلى 9.23% (2018) أي زيادة 29,5% ويعكس هذا الانقلاب الجذري التحول من نموذج استثماري عالي المخاطر إلى نموذج تجاري آمن يركز على الصيغ قصيرة الأجل، لكن

نسجل انكماشاً كبيراً في هوامش الربحية عام 2019، مما يعكس ضغوطاً تشغيلية أو زيادة في تكاليف الحصول على الأموال.

- **نمو كبير جداً في التمويلات الاجمالية:** فرغم الانسحاب من التمويل الاستثماري تضاعفت إجمالي التمويلات (70,6%)، مدفوعة بالكامل من قبل نمو التمويل التجاري (251,4%) كما نسجل نمو في حجم الأصول والودائع بأكثر من 70%، مما يشير إلى دفعة ثقة جوهرية.
- **ضغط السيولة:** تحسنت نسبة التمويلات إلى الودائع من 84,62% (2017) إلى 102,91% (2018)، مما يشير إلى استخدام أفضل للموارد، لكن مع زيادة مخاطر السيولة.

❖ الاستنتاج

تتميز هذه الفترة بإصدار النظام 18-02 الصادر في فيفري 2018 حيث يعتبر كأول اعتراف بالصيرفة التشاركية في الجزائر إلا أنه لم يرقى إلى الإطار الشامل وهو ما قد يفسر هذا التحول في التوجه الاستثماري للمصرف حيث أنتقل من نموذج يركز على الاستثمار الطويل الأجل (مخاطر عالية، عوائد متقلبة) إلى نموذج يعتمد على صيغ قصيرة الأجل (مخاطر أقل، عوائد ثابتة)، فالتراجع على مستوى التمويل الاستثماري يبدو أنه كان قراراً استراتيجياً لتقليل المخاطر بهدف تحسين جودة محفظة المصرف من خلال التركيز على التمويلات التجارية القصيرة الأجل. وهذا ما يظهر من خلال حساب نسبة التمويلات إلى الأصول التي سجلت ارتفاعاً من (70.41%) إلى (72.95%) أي أن المصرف أصبح أكثر كفاءة في توظيف أصوله.

كما تكشف المقارنة بين سنتي 2017 و 2018 عن انقطاع حاد كما يلي:

- **نسبة التمويل الاستثماري:** انهارت من 63.99% (2017) إلى 25.81% (2018)، أي تغير نسبي سالب قدره (-59.66%).
 - **نسبة التمويل التجاري:** قفزت من 36.01% (2017) إلى 74.19% (2018)، أي تغير نسبي موجب قدره (+106.0%).
 - **التحول الكمي:** التمويل التجاري توسع بمقدار (251.4%) (من 16.37 إلى 57.52 مليار دج)، بينما انخفض التمويل الاستثماري بـ (31.2%) (من 29.08 إلى 20.01 مليار دج).
- وهذا يتطابق تماماً مع تطبيق النظام 18-02 (فبراير 2018)، مما يقودنا إلى القول بأن التغييرات في الإطار التشريعي أدى إلى استجابات استراتيجية مباشرة وحادة من طرف "مصرف السلام الجزائر" في التوجه الاستثماري.

ت. المرحلة الثالثة: نظام 20 - 02

وتغطي الفترة (2020 - 2022) تميزت بإصدار النظام 20 - 02 الصادر في مارس 2020 الذي يعتبر نقطة تحول حقيقية في تبني إطار تشريعي حقيقي للصيرفة الإسلامية في الجزائر، وقد حدد هذا النظام بوضوح: (نظام رقم 20 - 02 ، 2020 ، ص 27 - 33).

- ثمانية منتجات إسلامية معتمدة (مرابحة، مشاركة، مضاربة، اجارة، سلم، استصناع، وديعة استثمارية، وديعة جارية).
- متطلبات انشاء نوافذ إسلامية مستقلة.

- انشاء هيئة رقابة شرعية بثلاثة أعضاء على الأقل.
 - الحصول على شهادة توافق شرعي من الهيئة الوطنية للإفتاء.
- وبالرجوع للبيانات المستخرجة من التقارير السنوية "لمصرف السلام الجزائر" تم الحصول على الجدول التالي:
- الجدول رقم (03): تطور المؤشرات التنموية "لمصرف السلام الجزائر" خلال الفترة: 2020 - 2022**

النطاق	الانحراف المعياري	متوسط القيمة	المؤشر
0,00 - 46,23 %	32,69 %	23,11 %	معدل نمو الأصول السنوي
-2,18 % - 39,49 %	29,46 %	18,66 %	معدل نمو الودائع السنوي
13,62 % - 50,94 %	26,39 %	32,28 %	معدل نمو التمويلات السنوي
17,8 % - 24,98 %	4,09 %	20,26 %	نسبة التمويل الاستثماري
75,02 % - 82,20 %	4,09 %	79,74 %	نسبة التمويل التجاري
62,58 % - 94,46 %	16,21 %	76,81 %	نسبة التمويلات/الأصول
92,11 % - 115,77 %	12,08 %	102,52 %	نسبة التمويلات/الودائع
12,41 % - 21,96 %	4,81 %	16,87 %	العائد على حقوق الملكية
1,43 % - 2,70 %	0,65 %	2,00 %	العائد على الأصول

من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف المتاحة على: <https://www.alsalamalgeria.com>

وقد تم تسجيل الملاحظات التالية:

- نمو إجمالي الودائع بمتوسط سنوي 18,66 %.
- نمو إجمالي التمويلات بمتوسط 32,28 %.
- انخفاض تباين الودائع إلى 29.46 %.
- استقرار نسبة التمويل الاستثماري عند 20,26 % من إجمالي التمويلات.
- نسبة التمويلات إلى الأصول وصلت إلى 76,81 % وهو ما يشير إلى أمثل توظيف للأصول عبر المراحل الثلاث.
- الربحية: ارتفعت نسبة العائد على حقوق الملكية من المرحلة الثانية (6.72 % متوسط) إلى المرحلة الثالثة (16.87 % متوسط)، مع استقرار أكبر (انحراف معياري 4.81 % مقابل تقلبات حادة في المرحلة السابقة)، مما يعكس توازن أفضل بين النمو والربحية.
- السيولة: تحسنت نسبة التمويلات إلى الودائع من المستويات المثيرة للقلق (112.89 % في 2019) إلى 102.52 %، مقتربة من مستويات صحية.

❖ الاستنتاج

يمكن تفسير هذه النتائج على أن النظام 20-02 قد وفر إطارا شاملا مكن من استقرار المصرف، حيث احتفظ هذا الأخير بالتركيز على التمويل التجاري (79.74 % من إجمالي التمويلات مقابل 20.26 % للاستثماري)، مع تحقيق كفاءة

عالية في توظيف الأصول (76.81٪ نسبة التمويلات إلى الأصول)، مما يدل على توازن استراتيجي واع بين ربحية التمويلات والكفاءة التشغيلية.

لكن ما تم تسجيله على مستوى الربحية هو انخفاضها في سنة 2020 إلى 3.07 مليار دج بعد أن كانت 4.01 مليار دج سنة 2019 (-23.4٪)، في المقابل نجد أن صافي الربح قد عاد إلى 4.39 مليار دج سنة 2021 مع نمو الأصول من 162.6 مليار دج (2020) إلى 237.8 مليار دج (2022). وهذا ما يقودنا إلى الاعتقاد بأن هذا الانخفاض المؤقت قد يعود إلى تأثير جائحة كورونا، أو تكاليف التكيف مع النظام 20-02، وذلك لأنه حدث تعاف سريع في 2021 مؤكدا على أن الانخفاض كان مؤقتا ومرتبطا بالصدمات الخارجية، وأن مصرف السلام تكيف بنجاح مع النظام الجديد.

ث. المرحلة الرابعة: 2023 - 2024

ما يميز هذه المرحلة هو صدور قانون النقد والبنوك 23 - 09 شهر جويلية 2023 الذي يعتبر اعتراف رسمي بالصيرفة الإسلامية في قانون النقد والبنوك الجزائري، حيث عرف أي عملية مصرفية تقوم بها المصارف الإسلامية أو النوافذ الإسلامية وفق الشريعة الإسلامية على أنها عملية صيرفة إسلامية، (قانون رقم 23 - 09، 2023، ص 06 - 47). ومن خلال التقارير المالية "لمصرف السلام" دائما تم تسجيل المؤشرات التالية:

الجدول رقم (04): تطور المؤشرات التنموية "لمصرف السلام الجزائر" خلال الفترة: 2023 - 2024

النسبة المئوية	التغير	قيمة 2024	قيمة 2023	المؤشر
(-9,8٪)	(-42,40)	389,40 مليار دج	431,80 مليار دج	اجمالي الأصول
(+24,9٪)	(+52,03)	261,16 مليار دج	209,13 مليار دج	اجمالي الودائع
(-19,2٪)	(-52,63)	220,79 مليار دج	273,41 مليار دج	اجمالي التمويلات
(+99,5٪)	(+31,27)	62,71 مليار دج	41,43 مليار دج	التمويل الاستثماري
(-34,7٪)	(-83,9)	158,08 مليار دج	241,98 مليار دج	التمويل التجاري
(+147,0٪)	(+16,91)	28,40٪	11,50٪	نسبة التمويل الاستثماري
(-10,5٪)	(-6,62)	56,70٪	63,32٪	نسبة التمويلات/الأصول
(-35,3٪)	(-46,20)	84,54٪	130,74٪	نسبة التمويلات/الودائع
(-54,4)	(-0,77)	16,86٪	17,63٪	العائد على حقوق الملكية
(+26,8٪)	(+0,36)	1,71٪	1,35٪	العائد على الأصول

من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للبنك المتاحة على: <https://www.alsalamalgeria.com>

حيث نلاحظ ما يلي:

- **إعادة توجيه للمحفظة:** ارتفعت نسبة التمويل الاستثماري من 11.50% (2023) إلى 28.40% (2024) وهي الأعلى منذ المرحلة الأولى من الفراغ التشريعي (64% في 2017)، وتمثل هذه نقطة انعطاف استراتيجية ثانية كبرى في مجموعة البيانات، حيث ارتفع التمويل الاستثماري بـ (+99.5%) (من 31.43 مليار إلى 62.71 مليار دج)، وهو أعلى معدل نمو في التمويل الاستثماري عبر جميع المراحل، بينما انكمش التمويل التجاري بـ (-34.7%) (من 241.98 إلى 158.08 مليار دج)، ويشير هذا النمط المتزامن من الارتفاع والانخفاض إلى إعادة هيكلة محفظة متعمد، وليس استجابة صدمة خارجية.
- **نمو الودائع بشكل قوي:** (+24.9%) (من 209.13 إلى 261.16 مليار دج)، مما يعكس ثقة متزايدة في المصرف رغم إعادة الهيكلة الاستراتيجية. هذا النمو القوي في الودائع مع الانخفاض في التمويلات يشير إلى تحسن جوهري في السيولة وليس انسحاباً انتقائياً فحسب.
- **ربحية قوية:** فرغم التحول الجوهري نحو التمويل الاستثماري الأقل هامشاً، حافظ مصرف السلام على ربحية قوية ROE (16.86%)، و ROA (1.71%)، مما يشير إلى كفاءة تشغيلية متحسنة (+26.8%) في ROA رغم تغيير المحفظة.
- **تحسن نسبة التمويلات إلى الودائع بشكل جوهري** جدا من 130.74% (2023) إلى 84.54% (2024)، أي انخفاض (-46.20) نقطة (-35.3%)، مما يمثل أكبر تحسن في السيولة عبر جميع المراحل، وتوجهها نحو أوضاع سيولة صحية ومستدامة.
- **انخفاض نسبة التمويلات إلى الأصول** من 63.32% إلى 56.71%)، مما يعكس التوجه المتعمد نحو استراتيجية الجودة على حساب الكمية في توظيف الأصول، مع التركيز على التمويلات الاستثمارية طويلة الأجل.

❖ الاستنتاج

- يمكن تفسير الملاحظات التي تم تسجيلها على مستوى المرحلة الأخيرة على أن قانون 09-23 الذي يمثل الاعتراف الدستوري بالصيرفة الإسلامية قد ساهم في عودة استراتيجية واعية إلى التمويل التنموي من خلال:
- **تجديد الثقة:** وفر الاعتراف الدستوري والإطار التشريعي 09-23 أعلى مستوى يقين تشريعي، فاستجاب المصرف بتوسع واثق في التمويل الاستثماري (+99.5%)، مصحوباً بثقة متزايدة من العملاء (الودائع +24.9%).
 - **الاستقلالية الاستراتيجية:** قلل المصرف التمويلات الإجمالية انتقائياً (-19.2%) رغم توفر السيولة، للتركيز على فرص استثمارية عالية الجودة، مما يوضح أن الوضوح التشريعي مكن من الانتقائية في المشاركة السوقية.
 - **الجودة على الكمية:** الانخفاض المتعمد في إجمالي التمويلات (-19.2%) المقترن بمضاعفة التمويل الاستثماري (+99.5%) يعكس التحول من استراتيجية موجهة للحجم إلى استراتيجية موجهة للقيمة التنموية.
 - **فصل الربحية عن الحجم:** ارتفع ROA بـ +26.8% رغم انخفاض حجم التمويل، مما يدحض أن التحول التنموي يعني تضحية بالربحية. فالمصرف حقق ربحية قوية (ROE 16.86%)، (ROA 1.71%) خلال متابعة استراتيجية تمويل تنموي، مما يعكس أن الثقة التشريعية عززت الربحية من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية.

وعليه فإن هذا التحول في مؤشرات المصرف يعكس ثقة متزايدة من المؤسسات والأفراد، أدت إلى توسع في قاعدة العملاء (+24.9٪)، وفتح المجال لفرص جديدة للتمويل التنموي. وهذا التفاؤل يعزى مباشرة إلى الوضوح التشريعي الذي وفره النظام 02-20 والنظام 09-23، مدعوما بسياسة نقدية تحفيزية.

3. علاقة الإطار التشريعي بالمؤشرات التنموية "لمصرف السلام الجزائر" خلال الفترة: 2014 - 2024

أ. علاقة الإطار التشريعي بتقلب مؤشرات الأداء

الجدول رقم (05): تقلب مؤشر الأداء "لمصرف السلام الجزائر" خلال المراحل التشريعية

المرحلة	جودة الإطار التشريعي	الانحراف المعياري للتمويلات	الانحراف المعياري ل ROE	التفسير
المرحلة الأولى	0 = غائب	29,07٪	3,23٪	تقلب عال، عدم يقين استراتيجي
المرحلة الثانية	1 = أساسي	33,43٪	3,55٪	تقلب انتقالي، صدمة إعادة الهيكلة
المرحلة الثالثة	2 = كامل	26,39٪	4,81٪	تقلب خارجي، تأثير الجائحة
المرحلة الرابعة	3 = دستوري	15,06٪	0,54٪	أقصى استقرار، ثقة تشريعية

من اعداد الباحثة اعتمادا على المؤشرات السابقة

ما يمكن استنتاجه من الجدول أعلاه هو أن جودة الإطار التشريعي ترتبط بعلاقة عكسية مع تقلب مؤشرات الأداء "لمصرف السلام الجزائر" كما يلي:

- الانتقال من الفراغ التشريعي إلى الإطار الشامل بدأت في الواقع بزيادة التقلبات (المرحلة الثانية) حيث كانت المؤسسة تتكيف مع خيارات استراتيجية. وهذا ما يؤكد أن الانتقالات التشريعية تخلق فترة ارتباك مؤقت يتناسب مع الوقت الذي تحتاجه المؤسسات للتكيف مع القواعد الجديدة. (عبد الغاني، 2021، ص. 190)
- مع استقرار الإطار التشريعي (المراحل الثالثة-والرابعة)، انخفضت هذه التقلبات بشكل منهجي. حيث أن المصارف تستطيع الالتزام باستراتيجيات طويلة الأجل، من خلال التخطيط الاستراتيجي الأكثر فعالية، وهذا يعني أنه كلما زاد الوضوح التشريعي، قلت تكاليف عدم التأكد.
- الاعتراف الدستوري (المرحلة الرابعة) أنتج أقل تقلبا عبر جميع المراحل، وهذا ما يؤكد أن الارتقاء بالإطار التنظيمي إلى مستوى التكريس القانوني العالي أعلى درجات الضمانة المؤسسية، إذ يحقق الحد الأقصى من اليقين القانوني الذي يحيد مخاطر التأويلات المتضاربة، ويحصن المنظومة المالية ضد التقلبات السياسية الظرفية، مرسلا بذلك إشارات طمأنينة قوية للسوق تؤكد الالتزام الاستراتيجي طويل الأجل للدولة بخيار الصيرفة الإسلامية. (North & Weingast, 1989, p. 803-804)

وهو ما يقودنا إلى الاستنتاج بأن: الوضوح التشريعي يقلل من تكاليف عدم اليقين، وهو ما يمكن المصارف من الالتزام باستراتيجيات طويلة الأجل. بالمقابل، الانتقالات التشريعية تنتج ارتباكاً مؤقتاً حيث تعيد المؤسسات تقييم الخيارات الاستراتيجية.

ب. علاقة الإطار التشريعي بالتوجه الاستراتيجي لمحفظة المصرف

من خلال التحليل السابق يمكن الربط بين جودة الإطار التشريعي والتوجه التمويلي لمحفظة "مصرف السلام الجزائر" كما يلي:

R=0 (فراغ تشريعي) : لدينا، 60.85٪ استثماري، 39.15٪ تجاري.

R=1 (تشريع جزئي) : لدينا، 24.87٪ استثماري، 75.13٪ تجاري (خيار استراتيجي تحت عدم اليقين).

R=2 (تشريع شامل): لدينا، 20.26٪ استثماري، 79.74٪ تجاري (اختيار تجاري مستقر)

R=3 (الاعتراف الدستوري): لدينا، [من 11.50٪ إلى 28.40٪] استثماري، 71.60٪ تجاري

والنتيجة التي يمكن الخروج بها من هذا التحليل هو أن انخفاض نسبة التمويل الاستثماري من 60.85٪ إلى 24.87٪ - (59,1٪) في 2018 رغم تحسن التنظيم كان بسبب غموض هذا القانون، حيث فسر المصرف ذلك بالتوجه نحو صيغ تجارية أبسط، ما أدى به للانسحاب الاستراتيجي، وهذا ما يكشف عن ظاهرة مهمة وهي أن الوضوح التشريعي أهم من جودة التنظيم، فالنظام 02-18، رغم كونه تحسناً عن الفراغ إلا أنه افتقد إلى: وضوح الصيغ، الضوابط التفصيلية، الهيئات الرقابية المحددة وهذا الغموض دفع المصرف لتفسير محافظ أدى لانسحاب جذري عن الاستثمار، فالمصرف لم ينسحب من التمويل الاستثماري لأن النظام 02-18 منعه، بل لأنه كان غامضاً. لكن عندما أصبح النظام واضحاً تماماً 20-02 ومضموناً دستورياً 23-09، عاد مصرف السلام للاستثمار من 11.50٪ (2023) إلى 28.40٪ (2024) بزيادة (+147.0٪).

والاستنتاج الأساسي لهذا العرض هو أن وضوح الإطار التشريعي يؤثر بشكل مباشر على استراتيجية التمويل بين التمويل التنموي والتجاري للمصرف الإسلامي. فالوضوح أهم من التحسين الشكلي، بحيث ما ينتج من سلوك عن سوء التفسير قد يكون أسوأ من الفراغ. فالإطار التشريعي يؤثر على ثقة المصرف الإسلامي التي تترجم مباشرة في سلوك استثماري، حيث تختار المصارف الإسلامية التمويل التنموي عند الثقة في الدعم التنظيمي، بينما تنتهج التقارب الاستراتيجي نحو التمويل التجاري عند غموض الإطار التشريعي.

ت. علاقة الإطار التشريعي بمؤشرات الربحية للمصرف

من خلال التحليلات السابقة لمختلف المؤشرات يمكن الربط بين نسبة التمويل الاستثماري ومؤشرات الربحية كما يلي:

الجدول رقم (06): تطور نسبة التمويل الاستثماري والربحية حسب المراحل التشريعية

المرحلة	نسبة التمويل الاستثماري	ROE	ROA	الملاحظة
المرحلة الأولى	60,85٪	8,10٪	2,54٪	استثمار عالي — ربحية منخفضة

المرحلة الثانية	24,87%	22,17%	3,53%	استثمار منخفض - ربحية عالية
المرحلة الثالثة	20,26%	16,48%	1,81%	استثمار منخفض - ربحية متوسطة
المرحلة الرابعة	28,40% - 11,50%	17,63% 16,86%	1,35% 1,71%	عودة استثمارية - ربحية متوسطة

من اعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج السابقة

من خلال الجدول نسجل ما يلي:

- ربحية منخفضة في المرحلة الأولى رغم أن نسبة الاستثمار كانت عالية وهو ما يطعن في فرضية أن التمويل الاستثماري يولد عوائد أعلى، ومن خلال التحليل السابق قد يعزى ذلك إلى عدم اليقين التشريعي الذي قيد الربحية رغم التركيز التنموي، فالمصرف دفع "ضريبة عدم اليقين" تكاليف تشغيلية عالية، محفظة غير فعالة، عدم استقرار مؤسسي -
 - أعلى ربحية في المرحلة الثانية مع أقل نسبة استثمار ويمثل هذا استراتيجية مثلى موجهة للهامش تحت الإطار التشريعي المشرع حديثا (النظام 18 - 20)، حيث نجد:
 - ✓ التركيز على أنماط عالية الهامش التجارية (مربحة، إجارة).
 - ✓ طفرة ثقة: نمو ودائع 77.6% في 2018.
 - ✓ كفاءة تشغيلية: نسبة تمويلات/أصول = 75.13%.
 - انخفاض نسبة العائد على حقوق الملكية في المرحلة الثالثة مع الحفاظ على نسبة استثمار منخفضة مما يقترح ضغط هامش من جائحة كورونا، المنافسة أو تشبع السوق بدلا من تأثير تركيب المحفظة.
 - في المرحلة الرابعة رغم الانخفاض الطفيف في ROE حقق البنك تحسن كبير في الكفاءة، مع عودة قوية للتمويل التنموي واستقرار في الربحية، وهذا يقترح أن الثقة التشريعية (القانون 09-23) مكنت المصرف من:
 - ✓ متابعة استراتيجية تنموية دون تضحية كبيرة بالربحية.
 - ✓ تحسين الكفاءة التشغيلية (ROA +26.8%) .
 - ✓ الحفاظ على ربحية مقبولة (ROE = 16.86%) .
- وهذه النتيجة تتناقض مع فرضية ضغط الهامش الحتمي الناشئ عن التمويل الاستثماري التي تفترض تآكل الأرباح قصيرة الأجل عند تبني صيغ المشاركة. (Aggarwal & Yousef, 2000, p. 94-95) وبدلا من ذلك تدعم النتائج فكرة أن الوضوح التشريعي يفصل الربحية عن تركيب المحفظة حيث يعمل الاستقرار القانوني على خفض تكاليف المعاملات والمخاطر، مما يتيح تحقيق عوائد مجزية حتى مع التمويل التنموي. (La Porta et al., 1998, p. 114)
- ث. علاقة الإطار التشريعي بإدارة السيولة للمصرف

تظهر نسبة التمويلات إلى الودائع تحسنا منهجيا مع التطور التشريعي عبر المراحل التالية:

الجدول رقم (07): تطور نسبة التمويلات إلى الودائع حسب المراحل التشريعية

الملاحظة	نسبة التمويلات إلى الودائع	المرحلة
نسبة سيولة محفوفة بالمخاطر	103,59%	المرحلة الأولى
أقصى مخاطرة	107,9%	المرحلة الثانية
سيولة مستقرة نوع ما	102,52%	المرحلة الثالثة
نطاق صحي للسيولة	84,54% إلى 95,01%	المرحلة الرابعة

من اعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج السابقة

فمن خلال الجدول أعلاه نجد أن عملية إدارة السيولة تحسنت مع تطور الإطار التشريعي وذلك لأن:

- قاعدة الودائع أصبحت مستقرة (الودائع أقل عرضة لصدمات الثقة).
- انخفاض الحاجة للتوسع السريع.

- أطر قياس المخاطر أفضل (يتضمن نظام 02-20 وقانون 09-23 متطلبات سيولة محددة).

4. آليات تأثير الإطار التشريعي في المؤشرات التنموية "مصرف السلام الجزائر" خلال الفترة (2014 - 2024)

من خلال المعطيات السابقة يمكن القول ان التحول الاستراتيجي لمختلف المؤشرات التنموية لمصرف السلام خلال الفترة 2014 - 2024 التي تم ربطها بمختلف التشريعات التنظيمية لعمل المصارف الإسلامية في الجزائر يتم عبر ثلاث آليات مدعومة دائما بمختلف البيانات المأخوذة من التقارير السنوية للمصرف كما سيتم عرضها في الآتي:

أ. الآلية الأولى: آلية الثقة وحشد الودائع

تم تسجيل الملاحظات التالية:

- المرحلة الأولى: نمو الودائع 45.06% (نمو عال تحت عدم اليقين - بحث عن الشرعية المؤسسية)
- المرحلة الثانية: (بعد نظام 02-18): نمو الودائع 77.6% في السنة الأولى (طفرة ثقة)
- المرحلة الرابعة: (بعد قانون 09-23): نمو الأصول 81.58% في 2023 (ثقة قوية رغم الاعتدال اللاحق في

2024)

وبالتالي الاستنتاج الذي يمكن الخروج به هو أنه كل تحسن في الإطار التشريعي أنتج دفعة ثقة فورية تقاس

من خلال طفرة نمو الودائع/الأصول.

ب. الآلية الثانية: آلية الحرية الاستراتيجية

- المرحلة الأولى: خيار محدود (تفسير خام لمبادئ إسلامية) النتيجة المصرف مجبر على نسبة 60% استثماري.
- المرحلة الثانية: توجيه تنظيمي (6 أنماط معتمدة) النتيجة اختيار مؤسسي نحو أنماط تجارية.
- المرحلة الثالثة: إطار شامل (8 أنماط معتمدة، متطلبات حوكمة) النتيجة اختيار تجاري مستقر.

- المرحلة الرابعة: اعتراف دستوري النتيجة عودة وثيقة إلى التمويل الاستثماري. وعليه نستنتج أنه عندما افتقر المصرف إلى إطار عمل لشرعية الخيارات التمويلية التجارية، افترض أن التمويل الاستثماري هو "أسلم" تفسير إسلامي، لكن مع النظام 18-02 الذي شرع صراحة الأنماط التمويلية (المربحة، الإجارة، السلم، الاستصناع، المشاركة، المضاربة)، انتقل مصرف السلام من 60.85% إلى 24.87% استثماري، بينما وفر القانون 23-09 مستوى دستوريا من الشرعية لأي نمط صيرفة إسلامي الأمر الذي أدى إلى العودة الوثيقة في المرحلة الرابعة إلى التمويل الاستثماري (من 11.50% إلى 28.40%).

ت. الآلية الثالثة: آلية الكفاءة التشغيلية

فمن خلال تطور نسبة التمويلات/الأصول:

- المرحلة الأولى: 57.81% (توظيف أصول غير فعال نظرا لقيود رأس المال)
 - المرحلة الثالثة: 76.81% (ذروة الكفاءة -أفضل وضوح إطار تشريعي + خبرة تشغيلية)
 - المرحلة الرابعة: 56.71% (انخفاض متعمد بحثا عن الجودة، وليس فقدان كفاءة)
- وعليه من البيانات أعلاه نستنتج أن تحسن كفاءة المصرف يتبع تحسن الإطار التشريعي [من 57.81% (فراغ تشريعي) إلى 76.81% (إطار شامل)] بينما يعكس الانخفاض الظاهري في المرحلة 4 (من 76.81% إلى 56.71%) في الواقع خيارا استراتيجيا (الجودة على حساب الكمية) بدلا من فقدان الكفاءة، حيث:
- ✓ الربحية ظلت مستقرة: ROE = 16.86%، ROA = 1.71% (+26.8%)
- ✓ تحسن السيولة: نسبة التمويلات/الودائع من 130.74% إلى 84.54%
- ✓ عودة التمويل الاستثماري: +99.5%.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن وضوح الإطار التشريعي للمصارف الإسلامية في الجزائر قد عزز الثقة لدى المودعين والمستثمرين، مما أسفر عن نمو أكثر استقرارا في الودائع والأصول لدى "مصرف السلام الجزائر" وهذا ما أتاح له توفير موارد تمويلية أكثر. كما أن هذا الوضوح وفر له حرية حقيقية في اختيار استراتيجية طويلة الأجل، ومع توفر الإطار التشريعي الشامل نوعا ما في الفترة الأخيرة ارتفعت الكفاءة التشغيلية.

٧. خاتمة:

تناولت هذه الدراسة كيفية تأثير الإصلاحات التشريعية المتعاقبة للبيئة الحاضنة للمصارف الإسلامية في الجزائر على المؤشرات التنموية "لمصرف السلام الجزائر" عبر أربع مراحل متميزة تمتد من 2014 إلى 2024 وقد توصلت إلى النتائج الأساسية التالية:

- جودة الإطار التشريعي تحدد الاستقلالية الاستراتيجية للمصرف الإسلامي: حيث كشف الانتقال من الفراغ التشريعي (R=0) عبر الاعتراف الدستوري (R=3) عن تحديد الخيارات الاستراتيجية للمصرف، فهذا الأخير لم يتبنى استراتيجيات مختلفة لأن التفضيلات الداخلية أو ظروف السوق اختلفت، بل لأن البيئة التشريعية قد مكنت من ذلك.

- **تركيب المحفظة يستجيب للإصلاحات التشريعية:** حيث اتبعت نسبة التمويل الاستثماري "لمصرف السلام الجزائر" مسار التطور التشريعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر.
 - **يقلل الاستقرار التشريعي من التقلبات:** حيث أن تقلبات الأداء والنمو انخفضت بشكل منهجي مع تطور الإطار التشريعي.
 - **يظهر الدور التنموي من الاستقلالية المؤسسية:** فقد حقق المصرف الإسلامي دوره التنموي بشكل واعي عندما توفر لديه حرية استراتيجية. فعندما توفر إطار تشريعي واضح زاد المصرف التمويل الاستثماري إلى 28.40٪ في 2024 بطريقة واعية.
 - **التمويل التنموي والربحية متوافقان:** فخلافا لنظرية المصرفية التجارية التي تقترح ضغط هامش من التركيز التنموي، حقق المصرف ربحية قوية (ROE 19.25٪ في 2024) أثناء متابعة استراتيجية تمويل تنموي، مما يقودنا إلى القول ان الثقة التشريعية تؤثر على الربحية بقوة أكبر من تركيب المنتج.
 - ومن خلال النتائج التي تم استخلاصها من هذه الدراسة يمكننا اثبات فرضية أن **الإطار التشريعي المحسن أثر إيجابا في المؤشرات التنموية "لمصرف السلام الجزائر"**.
 - وبذلك يمكن ربط هذه النتائج بالجانب النظري على النحو التالي:
 - الأطر التشريعية الإسلامية لا تقيد فقط بل تمكن الاستراتيجية الطويلة الأجل من خلال عدة آليات (الثقة، الحرية الاستراتيجية، والكفاءة)، فالمصارف الإسلامية لا تكتفي بسلة القيود، وانما تعيد توجيه استراتيجياتها بما يستجيب للإطار التشريعي.
 - تدعم النتائج الموقف النظري بأن المصارف الإسلامية لها توجه تنموي حقيقي، وليس مجرد امتثال صوري. فعند إعطائها إطار تشريعي يمكن الاستقلالية الاستراتيجية، تختار المصارف الإسلامية بوعي التركيز على التمويل الاستثماري على الرغم من ضغوط الهامش المحتملة.
 - توفر النتائج نموذجا تجريبيا لكيفية استجابة المصارف الإسلامية للتغييرات التنظيمية الخارجية.
 - أهمية وضوح الإطار التشريعي أكبر من التقيد المفروض في تعزيز تطور الصيرفة الإسلامية.
 - قد تدفع الأطر التشريعية الجزئية المؤسسات -بغير قصد- نحو استراتيجيات تجارية بدلا من تنموية.
 - الاعتراف الدستوري بالصيرفة الإسلامية يعزز الثقة المؤسسية بشكل كبير ويحفز الالتزام الاستراتيجي بالأدوار التنموية.
 - التمويل الاستثماري والربحية ليسا متناقضين؛ فالثقة التشريعية تمكن من كليهما.
 - يجب أن تعطي الدول التي تسعى لتطوير قطاعات صيرفة إسلامية أولوية لشمولية الإطار التشريعي.
- وفي الأخير يمكن القول ان التحدي أمام صانعي السياسات في الجزائر ليس فرض أدوار تنموية على المصارف الإسلامية بل توفير أطر تشريعية واضحة تمكنها من متابعة الأدوار التنموية طواعية، فعملية موازنة الاستقرار المالي مع الطموحات التنموية للمصارف الإسلامية يتطلب وضوح تشريعي مع استقلالية مؤسسية، وهو ما يعني ضرورة السعي في تطوير البيئة القانونية (التشريعية والتنظيمية) الحاضنة للصيرفة الإسلامية بالشكل الذي يجعل البيئة الاقتصادية الجزائرية تستفيد من الدور التنموي المأمول منها.

VI. قائمة المراجع

- 1) Aggarwal, R. K., & Yousef, T. (2000a). Islamic Banks and Investment Financing. Journal of Money, Credit and Banking, 32(1), 93. <https://doi.org/10.2307/2601094>
- 2) Aggarwal, R. K., & Yousef, T. (2000b). Islamic Banks and Investment Financing. Journal of Money, Credit and Banking, 32(1), 93. <https://doi.org/10.2307/2601094>
- 3) iqbal, zamir, & mirakhor, abbas. (2011). An Introduction to Islamic Finance : Theory and Practice (02 éd.). John Wiley & Sons.
- 4) La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., & Shleifer, A. (1998). Rafael La Porta, Florencio Lopez-de-Silanes, and Andrei Shleifer. Journal of Political Economy, 106(06).
- 5) North, D. C., & Weingast, B. R. (1989). Constitutions and Commitment : The Evolution of Institutions Governing Public Choice in Seventeenth-Century England. The Journal of Economic History, 49(04).
- 6) نظام رقم 20 - 02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق 15 مارس 2020 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/02-2020.pdf>
- 7) قانون رقم 23-09 المؤرخ في 9 دي الحجة 1444 الموافق ل 27 يونيو 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43. <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2023/A2023043.pdf>
- 8) العربي، م.، & حمو، س. (2017). دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد ماليزيا أنموذجاً. مجلة البشائر الاقتصادية.
- 9) خليف، ع.، & بلواعر، ل. (2024). طرق تسوية منازعات البنوك الإسلامية. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية.
- 10) زقاري، أ. (2018). التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية. مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية،
- 11) شعشاعية، ل. (2007). الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية. مجلة الباحث.
- 12) عبد الغاني، ب. (2021). عوامل التغيير المؤسساتي وعلاقته بالنمو الاقتصادي قراءة نقدية في ظل نظرية "نورث دوغلاس". مجلة المنهل الاقتصادي.
- 13) علامة، س. خ. (2019). التكامل الاقتصادي وواقعه بين الدول الإسلامية في ظل تحديات العولمة. مجلة المعيار، 03(45).
- 14) فداد، ا. (2008). الرقابة الشرعية ودورها في ضبط أعمال المصارف الإسلامية. المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد والتمويل الإسلامي.
- 15) ميلود، ب. ح. (2020). قراءة في أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 ، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والتعليم 20-02 المؤرخة في 20 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للمعايير، الاجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال.
- 16) نواره، ب. (2024). واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل القانون. مجلة دفاتر الحقوق والعلوم السياسية.